International Journal of Innovation and Scientific Research
ISSN 2351-8014 Vol. 9 No. 1 Sep. 2014, pp. 112-119
© 2014 Innovative Space of Scientific Research Journals
http://www.ijisr.issr-journals.org/

القروض والتمويل وعلاقتهما بالتنمية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية

[Loans, financing and development of their relationship: A Comparative Study Between conventional and Islamic banks]

Jamil Omar Tayyar

Ph.D., (Sunni) Theology,
Faculty of Theology,
A.M.U, India

Copyright © 2014 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the ***Creative Commons Attribution License***, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: The aim of this study was to clarify the difference between the areas of investment for both conventional and Islamic banks and their relationship to development, despite the short period in which they fought Islamic banks nascent but it provided an excellent example to receive the funds, and employment recruitment legitimate and legal, to ensure the rights of depositors and does not harm investors and users of these funds, as well as on the grounds of economic development, and social priorities of men and women, grants or prevention of the financing and investment of funds, which are needed to accommodate the expansionist policy of the money flowing to and employ optimum.

KEYWORDS: Loans, relationship, comparative study, conventional banks, Islamic banks.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الفرق بين المجالات الاستثمارية لكل من البنوك التقليدية والسلامية وعلاقتهما بالتنمية، ورغم قصر الفترة التي خاضتها البنوك الإسلامية الوليدة إلا أنها قدمت نموذجاً رائعاً في استقبال الأموال، وتوظيفها التوظيف الشرعي والقانوني، بما يضمن حقوق المودعين ولا يضر بالمستثمرين والمنتفعين بهذه الأموال، علاوة على اعتبار التنمية الاقتصادية، والاجتماعية من أولويات ومسلمات المنح أو المنع للتمويل وتوظيف الأموال، التي هي بحاجة إلى سياسة توسعية لاستيعاب الأموال المتدفقة إليها وتوظيفها التوظيف الأمثل.

كلمات دلالية: مجال الاستثمار، أدوات الاستثمار، التنمية الشاملة، الأنشطة التشغيلية، الأنشطة التمويلية.

1.1 مدخل

قبل البدء بمجالات الاستثمار التي تستثمر فيها البنوك الإسلامية والتقليدية وتوظف أموالها، كان علينا أن نعرج على تعريف الاستثمار بشكل أوضح أولاً، ثم التميز بين مجال الاستثمار، وأداة الاستثمار لكليهما.

1.2 فيعرف الاستثمار لغةً

كما جاء في لسان العرب[i]: " الثمر حمـــل الشجـــر، والثمر أنواع المال، والثمر الذهب والفضة قال تعالى: { وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا } [الكهف: 34] قال مجاهد: ما كان في القرآن من (ثـَمر) بالفتح فهو مال، وما كان من(ثُـمر) بالضم فهو من ثماره، وثمر ماله: نماه ويقال ثمر الله مالك: أي كثره

1.3 الاستثمار في الاقتصاد الوضعي

هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعويضية عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل المخاطر المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات. [ii]

1.4 الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

إن الاستثمار" نشاط إنساني إيجابي مستمد من الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تدعيم وتحقيق النظام الاقتصادي، ومن خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية. "[iii]

وخلاصة ما سبق: لتعريفات الاستثمار أن الاستثمار هو: طلب نماء المال وتثميره وبعد تعريف الاستثمار نتحول إلى ما هو الفرق بين مجال الاستثمار، وأداة الاستثمار؟

1.5 فمجال الاستثمار هو:

ذلك النشاط الذي يرغب المستثمر أن يستثمر أمواله فيه بغرض تحقيق عائد، فإن وظف مستثمرٌ أمواله في استثمارات محلية؛ بينما يوظف آخر أمواله في استثمارات أجنبية، فإن تفكيرنا ينصب حول مجال الاستثمار، بينما لو وظف مستثمرٌ أمواله في سوق العقار، والآخر في سوق الأوراق المالية، فإن تفكيرنا سينصب نحو أداة الاستثمار.[iv]

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل مجالات التمويل والاقراض الاستثمارية التي يسلكها البنكان " التقليدي والإسلامي " تخدم العمليات التنموية والاقتصادية؟

2.2 فرضية الدراسة

وعلى ضوء الإشكالية نفترض أن عمليات التمويل في البنوك الإسلامية تتميز بمعايير ذات جودة وسلامه عالية وتتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الاقتصادية تستطيع دعم ورفد التنمية على كل المستويات.

2.3 أهمية الدراسة

على ضوء الاشكالية المطروحة والفرضية القائمة فتكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز دور البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامية والجهات ذات العلاقة ومساهمتها في مجال التنمية، لاسيما المناهج التمويلية الحديثة التي تقوم علي المساهمة في الأرباح والخسائر.

3 المبحث الأول: البنوك التقليدية

تمثل عمليات الإقراض النشاط الأكثر جاذبية للبنوك التقليدية كونها المصدر الرئيسي لربحيتها، ولذا تتنوع أنشطة هذه البنوك وتتوجه نحو مجالات عددية لأنها تحتل مركزاً مهما في الأسواق المالية والنقدية ومن هذه المجالات:

3.1.1 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، وفي الغالب تتكرر هذه النشاطات باستمرار في المواسم، وأثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها: التموين، الإنتاج، التخزين، التوزيع...

وهي تنقسم إلى:

3.2.1 قروض لتمويل الأصول المتداولة ومن هذه الأصول:

ضمانات على البضائع: تقدم لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض.

ضمانات على الصفقات العمومية: وهي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لصالح الجهات العمومية من جهة والمقاولين والموردين من جهة أخرى والتي منها:

الخصم التجاري: تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق فيقوم البنك بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجلها وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أنه يعطي مالا لحاملها وينظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن تعهد من قبل البنك لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق العميل.

3.2.2 قروض تشغيل

وهي قروض موجهة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة الناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات حيث يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر، ويقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له، وعلى أساس المدة الزمنية الفعلية.

3.2.3 **القروض المقدمة للأفراد:**

وهي ذات طابع شخصي بشكل عام، هدفها تمويل العقارات للاستهلاك الخاص بالأفراد دون استعمال النقود، وتوجد أيضا القروض الشخصية التي تقدم عادة للأشخاص ذوى الدخول الثابتة ويتناسب مبلغها مع الدخل الشهري. [v]

3.1.2 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

فأنشطة الاستثمار: هي: تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتهدف إلى الحصول على وسائل الإنتاج، أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية. [vi]

أما التمويل الاستثماري هو: الائتمان الذي يمنح للمشروع سواء في صورة نقدية أو تعاقدية لتمويل استثماراته في الأصول الثابتة، أو الإنتاجية، أو القدر الثابت

من رأس المال العامل اللازم لتشغيل المشروع. [vii]

الائتمان الايجاري هو: عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو المؤسسة بتوكيل شركة تأجير مؤهلة لذلك قانوناً بوضع آلات، أو معدات، أو أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعمِلة على سبيل الإيجار، مع إمكانية التنازل عنها نهاية المدة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق، بشأنها تسمى ثمن الإيجار. [viii]

3.1.3 الأدوات المالية

هناك العديد من الأدوات المالية التي يمكن للبنك أن يصدرها ومنها:

الأسهم وهي: عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حاملها لجزء من رأس مال المؤسسة مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الالتزامات التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة.

السندات وهي: عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها، فالسند هو عبارة عن إثبات لعملية قرض، هذا ويستفيد حامل السند من فائدة ثابتة بغض النظر عما إذا كانت الشركة أو المؤسسة حققت ربحا أو خسارة. [ix]

3.1.4 القروض الموجهة للتجارة الخارجية

مثل التطور الهائل لانتشار التجارة الخارجية وتوسعها على نطاق كبير من العالم ضرورة ملحة لإيجاد آليات تضمن بقاءها واستمرارها للطرفين، استدعى ذلك وجود وسيط أو طرف ثالث يحفظ للمستورد والمصدر حقوقهما، ويؤمن إجراء التبادل بشكل مستمر، ويضمن الوفاء بالتزامات جميع الأطراف فكان البنك هو الوسيط وهذه بعض الوسائط التي يجريها:

الاعتمادات المستندية وهي: عبارة عن تعهد مكتوب يصدره البنك المصدر للاعتماد، أو البنك فاتح الاعتماد بناءً على طلب أحد المستوردين من عملائه، ووفقاً لتعليماته ويسمي معطى الأمر، لصالح شخص آخر يسمى المستفيد بأن يدفع له مبلغاً من النقود وبالعملة المتفق عليها خلال فترة محددة، مقابل تقديم مستندات معينة ومحددة في عقد فتح الاعتماد ذاته. [x]

التحصيل المستندي وهو: أمر يصدره البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسلمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه، ويتم السداد إما نقداً أو مقابل توقيع المشتري على كمبيالة، وعلى البنك تنفيذ العملية.

التحويل الحر وهي: عملية قائمة على أساس الثقة بين المستورد المحلي وممونه الأجنبي، حيث يرسل الثاني المنتجات إلى الأول، ووظيفة البنك هنا هي تحويل الأموال فقط.

التوطين المصرفي وهو: إجراء يقوم به البنك التجاري باعتماد البنك المركزي لأصل زبائنه من مستوردين ومصدرين بقصد توطيد العلاقة التجارية بينهم وبين المتعاملين من الموردين وكذلك تسهيل وتبسيط عملية الدفع والقبض بينهم، وتشمل عملية التوطين التنسيق لتمويل عملية الاستيراد. [xi]

3.1.5 المجالات الحديثة في التمويل

حاولت البنوك جاهدةً لإغراء عملائها بوسائل شتى للحفاظ عليهم، واستقطاب عملاء آخرين للولوج في أبوابها، وذلك عبر ابتكار وسائل جديدة لتقديم الخدمات المتعلقة بأعمالهم ساعية بذلك إلى ترشيد المصروفات، وإنجاز الأعمال بأقرب وقت وأقل جهد ومن تلك الخدمات: [xii]

- إدارة الأعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم مثل: إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معه عند إنشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومن الجدير بالذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- البطاقة الائتمانية: تعد أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية وتتلخص في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه.
- خدمات الكمبيوتر: أخذت البنوك تستخدم العقول الإلكترونية مما يسمح لها بتقديم هذه الخدمات للبنوك، فقد تقوم البنوك بتزويد المتعاملين معها بكشوف موحدة شاملة؛ تبين أوضاعهم كما يعرفها البنك، وتزودهم بكشوف تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم وتراقب الموجودات بخزائنهم.
- تحويل العملة إلى الخارج.
- تحويل النفقات والسفر.
- التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.

4 وثائق الجدول

فكما أن مجالات الاستثمار تختلف فإن أدواته تختلف أيضاً وعليه: يمكن تبويب مجالات الاستثمار على النحو التالي في الجدول

4.1.1 جدول مجالات الاستثمار وأدواته

م	الباب	التصنيف
1	مجالات الاستثمار	صناعية
2		تجارية
3		زراعية
4		خدمية – صحة تعليم ...
5		بنية تحتية: طرق، صرف، صحي، كهرباء...
6		اجتماعية
1	جهة الاستثمار	فردي
2		شركات ومؤسسات
3		حكومي
4		اجنبي
1	رأس المال	عيني (سلع ، معدات ، آلات ..
2		نقدي (سيولة نقدية
3		مالي(اوراق مالية سندات، اسهم ...
1	هدف الاستثمار	استبدالي (تجديد ، تحديث
2		توسعي
3		جديد (خطوط انتاج جديدة
1	مدة الاستثمار	قصير المدى
2		طويل المدى
3		متوسط المدى
4		استراتيجي
1	المعيار الجغرافي	استثمار محلي
2		استثمار دولي
1	نوع الاصل	استثمار حقيقي
2		استثماري مالي

المصدر: شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت – 1999م – ص 30 بتصـــــرف

5 المبحث الثاني: البنوك الإسلامية

والآن نشرع في مجالات التمويل في البنوك الإسلامية

5.1.1 مجال الخدمات المصرفية

تقوم البنوك الإسلامية بالعديد من الخدمات المصرفية التي تيسر للمتعاملين معها إجراءاتهم المالية المتعلقة بالبنك، وخدمة لعملائها نظير أجر متفق عليه على ضوء الضوابط، والتكيفات الشرعية والتي منها:

خطابات الضمان: هي تعهد كتابي يتعهد البنك بموجبة بكفالة أحد عملائه (طالب الخطاب) في حدود مبلغ معين لدى طرف ثالث عن التزام ملقى على عاتق المكفول، وذلك ضماناً لوفاء العميل بالتزامه تجاه الطرف الثالث؛ خلال مدة من الزمن معينة وينص عادة في الخطاب على أن يدفع البنك المبلغ المضمون عند أول طلب من الطرف الثالث يرد خلا ل مدة سريان خطاب الضمان، رغم معارضة العميل إن اعترض. [xiii]

التحويلات المصرفية: هي عملية تحويل الأموال داخليا وخارجيا، وبين البنوك والمصارف أجنبية ومحلية وصرف العملات كما تقوم بهذه الأعمال كوكيل تتقاضى أجر الوكالة حسب كل عملية.

عملية الاكتتاب في الأسهم: تقوم البنوك الإسلامية في هذه العملية بدور الوسيط في عملية الاكتتاب الخاص بالشركات والمؤسسات التي تفتح باب الاكتتاب. ويكون البنك في حالة قيامة بإصدار الأسهم وكيلا عن الشركة، ويمكن له أخذ الأجر والعمولة نظير عمله الذى وكلته الشركة فيه. [xiv]

- **تأجير الخزائن الحديدة:** تقوم البنوك الإسلامية بتأجير الخزائن الحديدة لعملائها لغرض حفظ الوثائق والمستندات والمقتنيات المختلفة... وبحسب الحجم والمدة يتقاضى البنك أجر مقابل هذه الخدمة.
- **فتح الاعتمادات المستندية**
- **تحصيل وخصم الأوراق المالية**

5.1.2 القطاعات الاستثمارية

- **المجال الصناعي**

تستهدف البنوك الإسلامية المجال الصناعي في استثماراتها كونه ركيزة أساسية في إنعاش الاقتصاديات المحلية، وتوفير فرص العمل، والعمل على الاكتفاء الذاتي على المنهج الإسلامي في التنمية، وذلك عبر صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة، وال استصناع، والسلم و...

- **المجال الزراعي**

تولى البنوك الإسلامية المجال الزراعي اهتماماً في توظيف أموالها، واستثمار الطاقات البشرية العاملة، وإحياء الأرض، والاستفادة من خيرها وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من المواد الأساسية كالقمح، والأرز، والسكر... عبر صيغ التمويل المختلفة كالسلم، والمرابحة، وغيرها.

5.1.3 المجال الخدمي

تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الشاملة عبر استهداف جميع المجالات التنموية، خاصة المتعلقة بأساسيات الحياة والتطور... حيث تعد الصحة والتعليم من أكثر المجالات التي لها أهمية في تحقيق النمو البشري، ومن ذلك المستشفيات والمؤسسات التعليمية بالتمويل اللازم لسد احتياجاتها وتلبية طلباتها حيث تؤدي رسالتها بيسر وسهولة، ومهنية عالية.

5.1.4المجال الاجتماعي

تقوم أساسيات المنهج الإسلامي على العمل عل الاكتفاء الذاتي للإنسان واعتماده على النفس، كافيا من حوله من المجتمع شر الإعالة ومذلة الناس، فتقوم البنوك بتمويل المشاريع الصغير والتمويل الأصغر لمختلف المهن والحرف التي يستطيع أفراد المجتمع مزاولتها غير أنهم لا يستطيعون شراء الأدوات والمعدات البسيطة التي تمكنهم من القيام بمزواله ما يجيدونه من حرف ومهن عبر مؤسسات التمويل الأصغر التابعة لفروع البنوك.

5.1.5 البنية التحتية

تعمل البنوك الإسلامية جاهدة من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية بالأموال اللازمة لتحقيق نهضة عمرانية؛ تقوم على استكمال البنية التحتية لمختلف المشاريع الخدمية كالطرق، والكهرباء، وشبكة الصرف الصحي عبر صيغ تمويل المضاربة والمشاركة، والمرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك ...

6 المبحث الثالث: العلاقة بالتنمية

من خلال النتائج المحققة لكلا من عمليات القروض في البنوك التقليدية، وصيغ التمويل في البنوك الاسلامية والأثار المترتبة على تنفيذها يمكن قياس علاقتها بالتنمية.

وأثناء استهدافها القطاعات الاقتصادية المتعددة، ومجالات الاستثمار المتنوعة سوف تظهر مؤشرات ونتائج يمكن الحكم من خلالها على مدى ارتباط مخرجاتها بمجالات التنمية المختلفة من عدمه.

وعلى سبيل المثال إذا أخذنا التدفقات النقدية والتي تشمل "الأنشطة التمويلية، والاستثمارية، والتشغيلية" في البنوك اليمنية لعامي 2007-2009 كمقارنة بين البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني كبنوك تقليدية وبنك سبأ الاسلامي كبنك إسلامي على ضوء التقارير السنوية للقوائم المالية التي تظهر حسب الجدول

4.1.2 جدول يوضح نسب التدفقات النقدية لأنشطة البنوك

البنك	بنك سبأ			البنك اليمني			البنك التجاري			
سنة الدراسة	2007	2009	النسبة	2007	2009	النسبة	2007	2009	النسبة	المتوسط
الانشطة التمويلية	57%	21%	39%	3%	31%	17%	6%	0%	3%	22%
الانشطة الاستثمارية	39%	62%	51%	6%	29%	18%	2%	2%	2%	26%
الانشطة التشغيلية	4%	17%	11%	91%	40%	66%	92%	92%	95%	52%

المصدر: من إعداد الباحث من واقع القوائم المالية للبنوك الخاضعة للبحث

ومن خلال الجدول فإنه يعكس المؤشرات التالية للتدفقات النقدية للبنوك

1. تشكل الأنشطة التشغيلية من إجمالي التدفقات النقدية للبنوك الخاضعة للمقارنة ما نسبته 57% توزعت كالتالي: البنك التجاري 55% والبنك اليمني 38% وسبأ 7%. تشير مؤشرات التدفقات التشغيلية إلى اتجاه البنكين التجاري واليمني نحوها أكثر من غيرها بينما يفضل بنك سبأ الاتجاه نحو القطاع الاستثماري والتمويلي حسب الجدول الذي يوضح نسب التدفقات النقدية لأنشطة البنوك.
2. تشكل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للبنوك الخاضعة للبحث نسبة 20% من إجمالي التدفقات النقدية بنك سبأ66% والبنك اليمني 29% البنك التجاري 5%.وبناءً عليه فالاتجاه التصاعدي لبنك سبأ 66% مقابل 29% للبنك اليمني و5% للبنك التجاري.

3. تشكل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية نسبة 23.66% من إجمالي التدفقات النقدية للبنوك حيث كان نصيب بنك سبأ 72% والبنك التجاري 25% والبنك اليمني 3%. الاتجاه التصاعدي لبنك سبأ بنسبة 72% مقابل الاتجاه الهبوطي للبنك اليمني والبنك التجاري.

خلاصة ما سبق:

من التدفقات النقدية للبنوك الخاضعة للبحث الاتجاه المتصاعد لبنك سبأ في التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية والاستثمارية مقابل الاتجاه الهبوطي للبنك اليمني والبنك التجاري والاتجاه التصاعدي للبنكين في التدفقات التشغيلية.

ولعل الرسوم المساحية التالية توضح النتائج بشكل أوضح

6 وثائق الرسوم المساحية

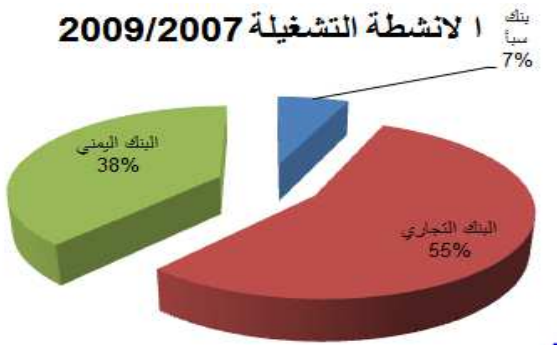

رسم مساحي يوضح الانشطة الشغيلة

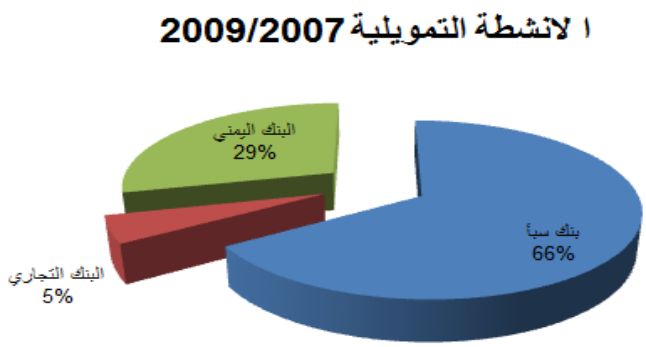

رسم مساحي يوضح الانشطة التمويلية للبنوك الخاضعة للبحث

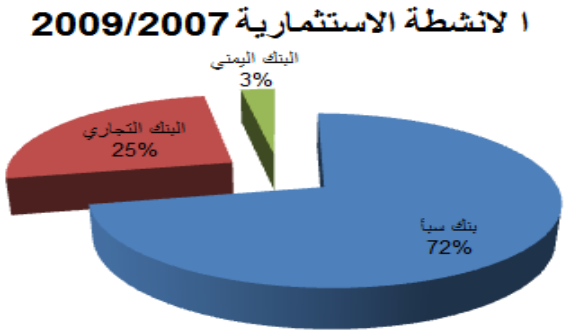

رسم مساحي يوضح الانشطة الاستثمارية للبنك الخاضعة للبحث

7 النتائج

وبناءً على ما سبق من نتائج المقارنة فإن لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية مؤشرات للتنمية تظهر أثناء تطبيقها كالتالي:

7.1.1 مؤشرات ونتائج تطبيق صيغ المضاربة :

- الحصول على الموارد المالية، وتوفير السيولة النقدية.
- توجيه أموال الودائع الاستثمارية والادخارية، وتوظيف الفائض المالي.
- إمداد المضاربين والمستثمرين بالأموال اللازمة لتنفيذ أعمالهم وتجاوز عجز السيولة.
- تسهيل تسيل الاستثمار في المضاربة عبر بيع صكوك المضاربة.

7.1.2 مؤشرات ونتائج تطبيق صيغ المشاركة:

- الابتعاد عن مشكلات القروض وآثارها السلبية في سعر الفائدة والضمانات وتأخير سداد القروض.
- تحقيق الأرباح، وتقوية قدرات البنك والطرف المشارك، ونقل الخبرات بينهما.
- توزيع المخاطر، والمسؤولية كلا بقدره توزيعا عادلا.
- تمويل المشروعات المنتجة للدخل المنظم؛ كالمنشآت الزراعية، والصناعية والمستشفيات، والمؤسسات التعليمية.
- وتحقيق الاكتفاء للمشاركين بانتهاء ملكية هذه المشاريع لهم دون الولوج في مشكلات الفائدة وسعرها، وتسديد الأقساط المرهقة.

7.1.3 مؤشرات ونتائج تطبيق صيغ التمويل التأجيري:

- القدرة على تسيل الأصول الثابتة، وتوفير سيولة مستمرة، والمساعدة في امتصاص المدخرات والودائع. [xv]
- السماح بتوسيع النشاط للمستأجر، مع تحسين سيولة، والمساعدة في استقلاليته المالية.
- العائد المناسب، والمنتظم، والمعقول للمؤجر بخلاف سعر الفائدة.
- يلبي الحاجات الضرورية للمجتمع والمؤسسات، ويرفد ويساعد الطاقات البشرية والأيدي الماهرة.

7.1.4 مؤشرات ونتائج تطبيق صيغ ال استصناع:

- فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستقرار.
- توفير مختلف السلع الانتاجية والاستهلاكية، إضافة إلى تصدير المنتجات وحيازة العملة الأجنبية.
- تقليل المخاطر المتعلقة بالتمويلات البنكية، ومخاطر القروض.

7.1.5 مؤشرات ونتائج تطبيق البيع بالتقسيط :

- تمكن المؤسسات الصغيرة من شراء المواد الخام مع ما يتناسب ووضعها المالي.
- التخلص من عقود الإذعان التي تحتوي عليها سعر الفائدة، والانتفاع بالسلع عن طريق التراضي بين الطرفين.
- تمكين أصحاب الدخول المحدودة من تملك الأشياء بالوضع الطبيعي الميسر حسب إمكانياتهم وقدراتهم من خلال مدة التقسيط وحجمه.

7.1.5 مؤشرات ونتائج تطبيق صيغ المرابحة:

- تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلية من خلال توفير احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي من خلال رفع حجم الطلب الكلي.
- دعم الكفاءات الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام، والمعدات والسلع، والأدوات، والأجهزة ...
- تنمية الاقتصاد الوطني من خلال توفير وسائل الإنتاج وتصريف المنتجات ودعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[xvi]

7.1.6 مؤشرات ونتائج تطبيق صيغ السلم:

- تحسين الإنتاج وتوفير المحصول الزراعي من خلال تغطية نفقات الدورة الإنتاجية من شراء مستلزمات الإنتاج، والآت...
- تمويل القطاع الصناعي بتوفير المواد الأولية للمصانع مقابل الحصول علي جزء من منتجاتهم، ثم بيعها بهامش ربح، وتمويل الحرفين، وأصحاب المهن والصناعات الصغيرة.
- تغطية عجز ميزان المدفوعات من خلال رفع حصيلة الصادرات في تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الديون وتحميل أعباءها في حالة الاستيراد.[xvii]

7.1.7 مؤشرات ونتائج تطبيق القرض الحسن

- توظيف طاقات الشباب المعطلة وحل أزماتهم النفسية، والاجتماعية، والمالية وذلك بمساعدتهم في تحمل أعباء الزواج، والسكن، والتعليم وتحويلهم إلى طاقات منتجيه.
- تنشيط المشاريع المتعثرة والمعطلة بسب العجز المالي، أو زيادة التكاليف.
- تطبيق أهداف والمبادئ السامية للشرع الإسلامي الحنيف من الرفق والتعاون والتكامل بين أفراده.
- تعظيم قيمة الإنسان من خلال تمكينه وإمداده بوسائل العيش والحياة والاستفادة من طاقاته وقدراته وتوظيفها للنهوض بعمارة الأرض واستغلال مواردها.
- تفعيل مبدأ وقاعدة لكي "لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" حيث يتم كسر حلقة الاكتناز، والعمل على دوران المال بين كل أفراد المجتمع لتثميره وزيادة نماءه.

8 خلاصة الدراسة

يظهر الفرق والتميز بين مجالي القروض والتمويل بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية بشكل مبدئ أيهما أكثر نفعاً وتيسرا للعمليات التمويلية والاستثمارية للمشاريع سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة أو الدولة إلا أن ثمة فرق جوهري وهو مبدأ التخصص والتنوع حيث يتمثل هذا المبدأ في أنه كلما كان العمل في مجال معين أكثر تخصصا وتنوعا كلما زادت منفعته وتعظمت قيمته، وكان المجتمع أكثر إنتاجية ومن ثم يزيد الدخل للأفراد ويرتفع.

وعلى هذا فإننا سنجد في الصيغ التمويلية الإسلامية المختلفة متسعاً ومتنفساً لاستيعاب أكثر المجالات الاستثمارية من خلال الصيغ التمويلية المختلفة والمتعددة التي تستوعب كل طاقات ونشاطات ومهارات أفراد المجتمع وطموحاتهم المهنية والحرفية كالمضاربة، والمرابحة، والمشاركة، والسلم، وال استصناع، والمزارعة والمساقاة ونحوها...

إلا أننا في المقابل سنجد التمويلات في البنوك التقليدية تقتصر على الإمداد بالمال فقط وبشكل قروض وسلفيات دون غيرها من الوسائل والصيغ كالتي شاهدناها في التمويلات الإسلامية.

حيث أن رفاهية المجتمع لا تتثمل بكثرة النقود وتوافرها بقدر ما تتمثل بتوفر السلع والخدمات وتنوعها وكلما كان الاقتصاد أكثر تقدما كلما كانت السلع والخدمات أكثر تنوعا وتعددا، فالتخصص يستلزم التنوع ومن ثم يزدهر الاقتصاد.

والله ولى التوفيق والهداية

المراجع باللغة العربية

(i) جمال الدين ابن منظور الانصاري(1992): لسان العرب- دار صادر – بيروت

(ii) محمد مطر(1999): ادارة الاستثمار، الاطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر ،عمان

(iii) سيد الهواري(1982): الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية الاستثمار، الجزء السادس- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية – القاهرة

(iv) محمد مطر: – الاستثمار .. – مرجع سابق

(v) الطاهر لطرش(2005): – تقنيات البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر

(vi) الطاهر لطرش – المرجع السابق

(vii) محمد الموفق عبد السلام(1999): دارسات عن الاقسام المختلفة بالبنوك التجارية، مطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة

(viii) الطاهر لطرش: – مرجع سابق

(ix) الطاهر الاطرش – مرجع سابق

(x) مدحت صادق(2001): ادوات وتقنيات مصرفية – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة

(xi) شاكر احمد الغربي(2006): محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر

(xii) شاكر الغربي – مرجع سابق – ص 145

(xiii) مجموعة من المؤلفين (1981)– الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الاصول الشرعية والاعمال المصرفية في الاسلام – الجزء الخامس – الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية – القاهرة

(xiv) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي(2004): الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب –البنك الاسلامي للتنمية – جدة

(xv) مصطفي رشيدي شيخة(1985): الاقتصاد النقدي والمصرفي – الدار الجامعية – بيروت

(xvi) جمال لعمارة: اقتصاد المشاركة – مرجع سابق

(xvii) جمال العمارة – مرجع سابق